

أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول MENA
خلال الفترة: (1990-2016)

The impact of macroeconomic policies on the flow of foreign direct investment to MENA countries during the period: (1990-2016)

بن عبد الفتاح دحمان

حسن بوعمره*

التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار

التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار

dah.benabdelfattah@univ-adrar.dz

Hacene.bouamra@univ-adrar.dz

تاريخ القبول: 2020/01/21

تاريخ الاستلام: 2020/01/15

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية (نقدية، ميزانية وسياسات التجارة الخارجية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول المينا MENA) خلال الفترة (1990-2016)، ولبيلوغ هذا الهدف تم استخدام بعض أساليب القياس الاقتصادي والمتمثلة في نماذج بانل والانحدار التدريجي بالإضافة إلى التحليل العنقودي ومقارنة المتوسطات في التحليل الإحصائي للبيانات، وقد تم التوصل إلى أن أنسب نموذج للدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية، والذي أظهر الأثر الإيجابي الذي يلعبه كل من حجم المعروض النقدي والانفتاح التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما فيما يخص معدل الفائدة فقد كان له أثر سلبي على المتغير التابع.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية الكلية؛ الاستثمار الأجنبي؛ بيانات بانل.

تصنيف JEL: E20 ; C23.

Abstract: This study aimed to measure the impact of macroeconomic policies (monetary, budget and External trade policies) on foreign direct investment inflows to a sample of Middle Eastern and North African countries during the period (1990-2016), and to reach this goal some methods were used econometrics methods Represented by the panel models and Stepwise regression In addition to the cluster analysis and comparison of averages in the statistical analysis of data, it was concluded that the most appropriate model for the study is the random effects model, which showed the positive effect of money supply and trade openness. In attracting foreign direct investment, as for the interest rate, it had a negative impact on the dependent variable

Keywords Macroeconomic policies; foreign direct investment; panel data.

Jel Classification Codes : C23 ; E20.

* المؤلف المرسل

مقدمة

إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم في الربع الأخير من القرن الماضي نتيجة ما فرضته العولمة والتطور الهائل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، خلق تفاوتاً كبيراً بين الدول في مستوى التقدم الاقتصادي، الأمر الذي فرض على الاقتصادات النامية خاصة أن تتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، وتتحول نحو تبني سياسة تشجيع التصدير واتخاذ سياسات أكثر انفتاحاً في مجال السياسات الميزانية، والنقدية، والتجارية، وفي مجال الاستثمار؛ إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الأجنبية في الدول النامية، مقارنة بمصادر التمويل الأجنبية الأخرى، لما له من دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت اختيار مشاريعها وشركائها الأجانب، فالاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للاستثمار والادخار المحليين، بالإضافة إلى كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيات الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة.

إن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول المينا MENA) كباقي الدول لم تكن في معزل عن التطورات الاقتصادية العالمية إذ بذلت في هذا الإطار مجهودات في سبيل توفير مناخ ملائم للاستثمارات وتقديم حوافز كبيرة ضمن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة ببرامج التكييف الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية، بعد فشل الاستراتيجية التنموية التي طبقتها خلال عقود مضت حتى يتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية من خلال إقامة صناعات تعزز النمو الاقتصادي وتنشط الاستثمارات المحلية عن طريق انتهاج سياسة اقتصادية أكثر انفتاحاً على العالم.

إن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول كأني نشاط اقتصادي يمكن أن يؤثر سلباً على الاقتصادات المضيفة، ولعرفة وتقييم هذا الاستثمار وجب على كل دولة تقييم مناخها الاستثماري خاصة فيما يتعلق بالأعباء والمزايا المترتبة على تلك الاستثمارات، وذلك من خلال عدة معايير والتي من بينها دراسة تأثير مختلف سياساتها الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد.

فمن خلال ما تقدم نطرح الإشكالية كما يلي: « ما مدى تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول المينا)؟ »

وحتى يتيسر الإلمام بجوانب الموضوع سيتم تقسيم السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتم الإجابة عنها من خلال الدراسة كالاتي:

- ما دور السياسات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يوجد اختلافات بين دول المينا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا؟
- كيف يمكن بناء نموذج قياسي يعكس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا؟

✓ فرضيات الدراسة:

- اقتضت الإشكالية موضوع الدراسة جملة من الفرضيات على النحو الآتي:
- إن حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لم تعد مقيدة بالمجال الجغرافي، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة، والمناخ المشجع على تدفقها، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني، وأصبحت دول العالم أجمع؛ المتقدمة منها والنامية، تتنافس لأجل استقطابها، وعليه حدثت زيادة ضخمة في تدفقاتها في السنوات القليلة الماضية، وهذا راجع إلى اتباع العديد من الدول إجراءات وآليات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تمثل السياسات الاقتصادية الكلية (السياسات النقدية والسياسات الميزانية، وسياسة التجارة الخارجية...)، أدوات يمكن استخدامها لتحسين البيئة الاستثمارية.
 - عدم وجود اختلاف بين دول المينا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها.
 - جميع متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا.
 - نماذج بيانات البانل هي الأنسب في دراسة أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المينا.

✓ أهداف البحث:

- تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نراها كالاتي:
- محاولة معرفة الاختلافات بين دول المينا فيما يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها.
 - معرفة أكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تفسر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المينا.

✓ منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بجوانب الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية؛ تم الاعتماد على عدد من أدوات التحليل التي تمثل في مجموعها منهجاً عاماً مترابطاً لهذه الدراسة وتتمثل فيما يلي:

- التحليل النظري لأبعاد مشكلة الدراسة على ضوء موقعها من النظريات الاقتصادية، ومن خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية المرتبطة بها الواردة في الأبحاث والمساهمات العلمية في هذا المجال.

- المنهج التحليلي الذي جاء أساساً لتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تقنية التحليل العنقودي لدراسة الاختلافات بين دول العينة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، كما تم استخدام الأدوات القياسية ممثلة في الانحدار التدريجي وبيانات البانل، وتم ذلك بالاستعانة ببرنامج (R)، لغرض معرفة تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا.

1. الأدبيات النظرية للسياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر

1-1. ماهية السياسة الاقتصادية

1-1-1. تعريف السياسة الاقتصادية:

لقد وردت مجموعة من التعريفات للسياسة الاقتصادية نذكر أهمها فيما يلي:

- مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة". (عبد الحميد، 1997، ص: 5)

- مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط باتجاه مرغوب فيه فنتكلم عن السياسة الاقتصادية عندما تقرر الدولة زيادة العجز الموازي للمحافظة على التشغيل، وضع معايير لإرتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات... الخ". (قدّي، 2006، صفحة 24)

1-1-2. أهداف السياسات الاقتصادية الكلية

من بين أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيقها ما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي: يعبر النمو الاقتصادي على الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي، لذلك تسعى السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي

سواء كان ذلك بين الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، أو في توزيع الدخل القومي بين المناطق والقطاعات الاقتصادية المختلفة ويتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي. (نعمة الله ، 2000، ص: 387)

- التوازن الخارجي: يعتبر التوازن الخارجي من أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، إلا أن أهمية هذا الهدف ترتفع بالنسبة للدول المتخلفة نظراً لضعف هيكلها الإنتاجية مما يحدث اختلالاً بين الصادرات والواردات؛ يجعل الميزان التجاري لهذه الاقتصادات في عجز، فالسياسة الاقتصادية الكلية السليمة هي التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي بوضع الحلول البديلة والمناسبة لمعالجة الاختلالات الناتجة. (غازي ، 2000، ص: 119)

- الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي، الوقاية من التقلبات المستمرة في حجم الانتاج ومقدار الدخل ومستويات الأسعار؛ أي أنه لا يعني الجمود في الاقتصاد القومي وإنما تدخل الدولة للحيلولة دون الوقوع في الأزمات الاقتصادية، فعندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي تكون السياسة الاقتصادية الكلية قد حققت هدفين، هما تفادي بطالة الموارد البشرية والمادية عند الانكماش الاقتصادي، والعمل على تجنب حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار عند مرحلة الرواج. (خضير، 2002، ص: 39)

- التشغيل الكامل: يقصد بالتشغيل الكامل زيادة العمالة لتحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى حد ممكن من البطالة وذلك من أجل زيادة الانتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفاً نظرياً من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي، حيث تعمل على رفع مستوى العمالة إلى أعلى المستويات والحد من البطالة لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد القومي. (حوارتي ، 1999، ص: 199)

2-1. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

1-2-1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الصندوق النقدي الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". (j-brticout, 1996, p. 05)

2-2-1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- حجم السوق واحتمالات النمو: يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلبر حجم السوق يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية عدد السكان، فهو مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي لإحتمالاته المستقبلية (حسب الله، 2004-2005، ص: 34-35)
- سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار، من أساسيات تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري. (غازي، 2006، ص: 63)
- الانفتاح التجاري: يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصادات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج؛ الأمر الذي يضمن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق. (عبد المقصود، 2007، ص: 87)
- البنية التحتية: يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محدداً هاماً ورئيساً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة؛ إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار.
- موارد بشرية مؤهلة: تسهم الشركات متعددة الجنسية إسهاماً فعالاً في نقل التكنولوجيا والمهارات للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على التكيف معها. (حسب الله، 2004-2005، ص: 48)
- الحوافز المالية والتمويلية: تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول للمستثمر الأجنبي دوراً في جذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية، تمويلية. (أوسرير، عليان، 2005، ص: 118)

3-1. دور السياسات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تؤدي السياسات الاقتصادية الكلية دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن توضيح ذلك بناء على ما يلي:

1-3-1. دور السياسات النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- معدل التضخم: يعتبر انخفاض التضخم مؤشراً للاستقرار النقدي الداخلي، حيث يشير معدل التضخم المرتفع إلى فشل البنك المركزي في تسطير سياسة نقدية مناسبة، فالتغيرات في معدلات التضخم مدعاة لتوقع تغيراً في صافي العائدات، ومنه التأثير على قرارات الاستثمار، وبالتالي يتوقع أن يكون لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك يجب على السياسة النقدية أن تتبنى شكلاً من أشكال التضخم المستهدف. (تومي، ص: 17)

- معدل الفائدة: باعتبار أن معدل الفائدة مرتفعاً في الدولة الأم، فإنها ستجذب رأس المال الأجنبي في شكل استثمار أجنبي مباشر وستسبب ارتفاع لمعدل سعر الصرف، هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية، من ناحية أخرى إذا كانت معدلات الفائدة عالية في الدول الأخرى، فإن الاستثمارات سوف تغادر لتسبب تناقص العرض من العملة الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات سعر الصرف، وعلى هذا الأساس فإن نظرية التماثل لمعدل الفائدة تعتبر أنه لا يمكن لأحد تحقيق أرباح الموازنة بسبب معدلات الفائدة المختلفة في الدول، فأى مكسب يتحقق بسبب تمايز معدل الفائدة سوف يتبدد بسبب التعديل في سعر الصرف في نهاية زمن الاستثمار. (s. v.and & shringarpure A., 2013, p. 56)

2-3-1. دور سياسات الميزانية في جذب الاستثمار الأجنبي:

• سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر:

- النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار: تؤثر النفقات الرأسمالية للدولة على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، وبشكل خاص إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار وتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام، وبالتالي فالنفقات الرأسمالية يمكن أن تسهم بشكل مباشر في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي. (سالكي، 2011، ص: 137)

- النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار: تعبر النفقات التحويلية عن النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة،)

دراز، 1999، ص: 374)، إذ يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، مما يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور، كما يمكن أيضا لهذه النفقة أن تدفع إلى زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الانتاجية.

- الضريبة وعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تمثل الضرائب أحد عوائق زيادة حجم الاستثمار الخاص، بينما تمثل الإعفاءات الضريبية خاصة في المراحل الأولى لحياة المشروع الخاص عنصر جذب لتلك الاستثمارات، الأمر الذي دعى الكثير من الدول على اختلاف أنظمتها تضمين تشريعاتها تقرير العديد من المزايا والمنح وخاصة الإعفاءات الضريبية باعتبارها عامل هام في جذب الاستثمارات الخاصة بالإضافة للعوامل الأخرى، وفي الوقت الراهن أصبحت كل الدول سواءً النامية أو المتقدمة تتنافس لتقديم امتيازات وإعفاءات ضريبية مختلفة للمستثمر الأجنبي بهدف الاستفادة القصوى من التمويل الذي يوفره هذا المستثمر. (مشري ، 2010، ص: 50)

3-3-1. دور السياسات التجارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوجد نوعان من السياسات التجارية: سياسات التجارة الحرة و السياسات الحمائية، فالمدافعين عن التجارة الحرة لديهم اعتقاد أن تقليل الاحتكار إلى أقل ما يمكن يقود إلى رفع الدخل الوطني، بينما أولئك الذين يؤيدون السياسات الحمائية يؤمنون أنهم يحمون الصناعات الناشئة ويحاربون البطالة، فالدول تتبع أنظمة مختلفة في عملية صياغة سياساتها التجارية ومعظم هذه الدول تصيغ هذه السياسات لتقع بين هذه النهايات الطرفية، فالأنظمة التي تميل نحو الحمائية تعتبر طاردة للاستثمارات الأجنبية، نتيجة الغموض وحالة عدم التأكد التي تفرضها التغيرات الدورية وغير المبررة لقوانين الاستثمار، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بعمليات استيراد المواد الأولية والتكنولوجيا من جهة، والبحث عن أسواق جديدة لتصدير المنتجات خارج الإطار الجغرافي للدولة المستضيفة. (Khalafalla , 2011, pp. : 41-42.)

2. الأدبيات التطبيقية للسياسات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر

في دراسة (بوزيان ، 2007)، عمد الباحث إلى تحديد دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على حالة الجزائر وذلك خلال الفترة (1994-2004)، وذلك

من خلال تحليل مؤشرات السياسة المالية وحجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، ومن أهم النتائج التي خلص إليها الباحث: وضع سياسة استثمارية للدول بشأن ما يمكن أن تجلبه لها الاستثمارات الأجنبية وأن تكون التوقعات واقعية وسط مجهوداتها لاجتذاب المستثمرين الأجانب.. وأن الاكتفاء بقبول الانفتاح على المستثمر الأجنبي هو عامل غير كاف لاستقطابه، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار التنافس الحاد بين مختلف دول العالم (نامية كانت أو متقدمة) لاستقطاب هذا المستثمر، والذي يأتي من خلال التنافس في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

وفي دراسة لـ (بن سميعة، 2013) هدفت الباحثة إلى قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتحديد علاقة الانحدار المتعدد بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ومتغيرات السياسات الاقتصادية الكلية، وتوصلت الباحثة إلى أن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التضخم، قد لعبا دوراً مهماً في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كان معنوي إحصائياً وذو أثر موجب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، ومعدل التضخم كان سالباً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فيما لم تحظ باقي المتغيرات بالمعنوية ولم يكن لها تأثير ملموس على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

دراسة (نايف، 2009) بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي دراسة تطبيقية للفترة (1996-2009)، هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (1996-2009). وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى:

- وجود أثر موجب ومهم إحصائياً لكل من الانفتاح الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي، حجم السوق في الدول العربية مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان، المديونية العربية الخارجية، مؤشر الاستقرار السياسي، سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود أثر سلبي ومهم إحصائياً لنصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ أن حجم الاستثمار الأجنبي أقل في الدول النفطية عنه في الدول غير النفطية.

هدفت دراسة لـ (Ndugbu, Duruechi, & Ojiegbe, J, 2013) إلى تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، خلال الفترة

(1986-2016)، وتتلخص أهم نتائج الدراسة في أن هناك تأثير إيجابي وهام للمتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة والمتمثلة في (سعر الفائدة، معدل التضخم، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال فترة الدراسة، وذلك بناء على تحليل نتائج الانحدار الذاتي var واختبار سببية غرانجر وأكد الباحثون أن نمو الاقتصاد يساهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Patrick , Emmanuel Dodzi K, & Prudence , 2013) والتي هدفت إلى إيجاد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى غانا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2012، وأهم نتائج الدراسة تمثلت في غياب العلاقة التكاملية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي في غانا خلال فترة الدراسة. وبتقدير نموذج الانحدار الذاتي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي؛ اتضح أن متغيري معدل الصرف المعتدل والاستهلاك الإجمالي لهما دوراً في جذب الاستثمار الأجنبي إلى غانا، كما أن زيادة الانفتاح التجاري للدولة يلعب دوراً فعالاً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

دراسة (Joshua A, 2005) السياسة المالية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بلدان مختارة: غانا، جنوب إفريقيا وكينيا ونيجيريا) والتي هدف الباحث من خلالها إلى تحديد العوامل التي من الممكن أن تساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، واعتمد الباحث مجموعة من المفاهيم المالية وغير المالية لتقدير العلاقة بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال البشري وحجم السوق من أهم العوامل المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنطقة، من ناحية أخرى وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الأجنبي الوافد وكل من العجز الموازناتي و معدل الضريبة.

3. مجتمع الدراسة ومصادر بيانات متغيرات الدراسة

3-1. مجتمع الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في ست (06) دول من مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي: الجزائر، تونس، مصر، المغرب، عمان والاردن، وقد تم اختيار هذه الدول بالدرجة الأولى طبقاً لمعيار مدى توفر البيانات لكل سنوات فترة الدراسة والممتدة من (1990-2016م).

3-2. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة متغيرات لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة وهذا بناء على المتغيرات المدرجة في الدراسات السابقة (Ndugbu, Duruechi, & Ojiegbe, J, 2013) ودراسة (علاوي، و بوروشة، 2011)، حيث تم إدخال أكبر عدد من المتغيرات التي أدرجت في الدراسات السابقة ، بناء على توفر البيانات في دول العينة كمرحلة أولى ثم اختزال المتغيرات التي لها أثر مباشر ذو دلالة إحصائية على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار التدريجي، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

- المتغير التابع: يتمثل في التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر: الوافد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP).
- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في المتغيرات التي تعبر عن السياسات الاقتصادية الكلية للدول محل الدراسة (تجارية، نقدية، ميزانية) وهي موضحة في الجدول رقم 1.

3-3. مصادر البيانات ومعالجة البيانات المفقودة

شملت الدراسة عدد من متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية السالفة الذكر، ومتغيرات أخرى تم اعتمادها في الدراسات السابقة، وقد تنوعت مصادر البيانات بين صندوق النقد العربي والبنك الدولي بالإضافة إلى قاعدة بيانات الدول الإسلامية (منظمة التعاون الإسلامي)، والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة، مصادرها والسياسة التي تعبر عنها:

المتغير	المصدر	السياسة
الميزان التجاري (BOT)	البنك الدولي	التجارية
الحساب الجاري (AC)	منظمة التعاون الإسلامي	
درجة الانفتاح التجاري (OPENS)	البنك الدولي	
إحتياطي الصرف (TR)	منظمة التعاون الإسلامي	النقدية
الكتلة النقدية (M2)	البنك الدولي	
معدل الفائدة الحقيقي (IR)	صندوق النقد العربي	
سعر الصرف (RE)	البنك الدولي	
معدل التضخم (INF)	البنك الدولي	
الانفاق الحكومي (G)	البنك الدولي	الميزانية
رصيد الميزانية (BD)	صندوق النقد العربي	

المصدر: من إعداد الباحثين

ونظراً لعدم توفر بعض المعطيات فيما يخص معدل الفائدة الحقيقي ورصيد الميزانية تم اللجوء إلى طريقة معالجة البيانات المفقودة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (النسخة 24) والتي تعتمد على التعويض باستخدام المتوسط غير الشرطي الذي يعتبر من أهم طرق معالجة البيانات المفقودة.

4- عرض وتحليل نتائج الدراسة: سيتم في هذا الجزء عرض نتائج الدراسة القياسية والإحصائية لبيانات النموذج، حيث تم في المرحلة الأولى عرض نتائج التحليل العنقودي لكل المتغيرات دون استبعاد أي متغير يهدف المقارنة بين دول العينة، ثم القيام بطريقة الانحدار التدريجي لاختزال المتغيرات المعنوية إحصائياً والخالية من مشاكل القياس، لتتم الدراسة النهائية للنموذج المختزل لبيانات دول المينا باستخدام نموذج بيانات بانل.

1-4. نتائج التحليل العنقودي ومقارنة المتوسطات:

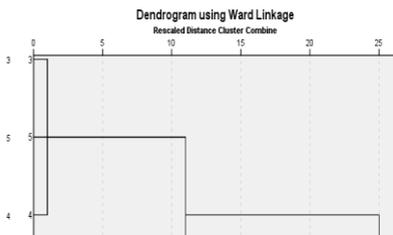
من أجل التأكيد على أن هناك اختلاف في متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول موضوع الدراسة، نقوم بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ومن خلال النتائج نجد أن مستوى المعنوية بلغ (0,000)، وهو أقل من مستوى الدلالة 5% مما يؤكد لنا أن هناك اختلاف بين دول العينة فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولمعرفة مصدر الاختلافات بين الدول تم الاستعانة باختبار LSD للمقارنات المتعددة للتأكد من وجود اختلاف في متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول خلال الفترة 1990-2016.

وبناء على اختبار LSD يتضح أنه يوجد اختلافاً ظاهراً جلياً في متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين كل من دولة الأردن وباقي الدول. وهذا يعني أن الأردن شهدت متوسط تدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من غيرها من بقية الدول محل الدراسة خلال الفترة 1990-2016. في المقابل نستنتج أن هناك تقارباً بين مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتبقية التي لم تظهر فوارق في مستويات متوسط التدفق، ولتصنيف الدول موضوع الدراسة حسب متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي في سنة 2015 تم الاستعانة بمخطط شجرة التحليل العنقودي باستخدام طريقة ward :

جدول (2) الشكل (1): التحليل العنقودي بناء على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة ستة

2015



Cluster Membership

Case	4 Clusters	3 Clusters	2 Clusters
1-ALG	1	1	1
2-TUN	2	1	1
3-MAR	3	2	1
4-EGY	3	2	1
5-OMN	3	2	1
6-JOR	4	3	2

من خلال الشكل (1) والجدول رقم (2) يمكن استنتاج أن الاختلاف الذي كان واضحاً في تحليل التباين قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي؛ لذلك يمكن تقسيم الدول إلى 3 مجموعات حسب متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- المجموعة الأولى: وشملت الدول الأقل استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر من بين دول العينة وهي (الجزائر، تونس)، بمتوسط حسابي لتدفق الاستثمار بلغ 1.34
- المجموعة الثانية: ضمت كل من مصر المغرب وعمان وسط حسابي بلغ 2.40
- المجموعة الثالثة: ضمت الأردن وهي تعتبر أكبر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2016 وهذا بنسبة 3.98 من الناتج المحلي الإجمالي للأردن خلال نفس السنة، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى التسهيلات المقدمة من الحكومة الأردنية للمستثمرين الأجانب من خلال توفرها على مناخ استثماري جيد وافتكاكها لرتبة جيدة في مؤشر الحرية الاقتصادية حيث (لامين، 2019) احتلت سنة 2016 المرتبة 38 عالمياً والثانية عربياً بعد الإمارات العربية المتحدة الأمر الذي ميزها عن باقي دول العينة.

2-4. عرض وتحليل نتائج الانحدار التدريجي

تم اعتماد أسلوب تحليل الانحدار التدريجي في الدراسة من أجل تحديد المتغيرات التي لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة ترتيبها في النموذج، نظراً للعدد المعتبر (11 متغير) للمتغيرات المستقلة والملحق رقم (1). يوضح المتغيرات الدالة إحصائياً، أين يظهر أن القيمة الاحتمالية SIG تقل عن 0.05 لاختبار فيشر، وهذا ما يدل بشكل قاطع على أن الانحدار معنوي إحصائياً؛ أي وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذلك للنماذج الثلاث.

3-4. عرض النتائج وتحليل نماذج بانل

النموذج المقترح للتقدير هو النموذج الذي يضم كل من معدل الفائدة الحقيقي، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة والتي سبق وأن تم إثبات معنويتها الإحصائية وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي :

3-4-1. تقدير نماذج بانل: فيما يلي تقدير النماذج الثلاث لبيانات بانل (ملحق رقم 2)

- نموذج الانحدار التجميعي: من خلا النموذج التجميعي المقدر يمكن ملاحظة ما يلي:
معنوية المعلمات: من المعادلة المقدرة نجد أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5%.
- المعنوية الكلية: من خلال النموذج نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت 20.5101 وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% أي أن النموذج كلياً معنوي.
- جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد 0.28028 أي أن المتغيرات المستقلة تسهم في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بنسبة قدرها 28,08 % أما النسبة المتبقية 70% فهي مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم إدراجها بالنموذج.
- نموذج التأثيرات الثابتة: من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يمكن استنتاج ما يلي:
- معنوية المعلمات: من المعادلة المقدرة نجد أن جميع المتغيرات معنوية بدرجة حرية 5%
- المعنوية الكلية: من خلال النموذج نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت 8.9643، وهي معنوية عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج كلياً معنوي.
- جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد 0.14948 أي أن المتغيرات المستقلة تسهم في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة قدرها 14.94% أما النسبة المتبقية 85.1% فهي مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم إدراجها بالنموذج.
- نموذج التأثيرات العشوائية: من خلال النموذج المقدر يمكن استنتاج الآتي:
- معنوية المعلمات: من المعادلة المقدرة نجد أن جميع المتغيرات معنوية بدرجة حرية 5%
- المعنوية الكلية: من خلال النموذج نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت 10.9645 وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% أي أن النموذج كلياً معنوي.
- جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد 0.1723 أي أن المتغيرات المستقلة تسهم في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة قدرها 17.23%، أما النسبة المتبقية 82,77 % فهي مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم إدراجها بالنموذج.

بعد تقدير النماذج الثلاث: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، نقوم بالمفاضلة بينها عن طريق اختيار النموذج الأنسب للدراسة وذلك باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية.

2-3-4. اختبارات المفاضلة بين النماذج

• اختبار مضاعف لاغرانج LM Breusch-Pagan بالاعتماد على برنامج R-STODIO تم إجراء الاختبار الذي يركز على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots \dots \dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots \dots \dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم} \end{array} \right.$$

من خلال نتائج الاختبار BP LM test نقبل الفرضية H_1 لأن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أقل من 0.05 (ملحق رقم 3)، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية أو الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة.

• اختبار Hausman: للتأكد من أنسب نموذج يتوافق والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة بعد أن أفضى اختبار (PB) أن النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية، سيتم الحكم النهائي بناء على اختبار Hausman. فرضيات اختبار Hausman:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots \dots \dots \text{نموذج الآثار العشوائية هو الملائم} \\ H_1 \dots \dots \dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{array} \right.$$

القيمة الإحصائية $\chi^2 = 1.61$ والقيمة الجدولة الحرجة لهذا الاختبار بلغت عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 5% تساوي 0.35.

كما أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار هي ($Prop = 0.65 > 0.05$) وبالتالي نقبل فرض العدم أي نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم وهذا يدل على أن العينة مأخوذة من المجتمع الكلي بشكل عشوائي. (ملحق رقم 3)

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر نجد أن إشارة كل من المعلمة المرتبطة بالانفتاح التجاري والكتلة النقدية موجبة، بينما إشارة معدل الفائدة الحقيقي كانت سالبة وبالتالي فالعلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو الداخل في عينة الدول محل الدراسة له علاقة عكسية مع معدل الفائدة وطردية مع كل من العرض النقدي بمعناه الواسع والانفتاح التجاري نحو الخارج وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

- كلما زاد معدل الفائدة بوحدة واحدة انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بـ 4.97%.

- كلما زاد مؤشر الكتلة النقدية بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بـ 4.33 %.
- كلما زاد مؤشر الانفتاح التجاري بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بـ 3.67 %.

من خلال النتائج الخاصة بتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يمكن قبول النموذج من الناحية الاقتصادية باعتبار أن النظرية الاقتصادية تتوافق والنتائج المتحصل عليها، حيث أن الانفتاح التجاري وزيادة الكتلة النقدية تسهم بشكل مباشر في انتعاش الحياة الاقتصادية لأي دولة، الأمر الذي يلقي بظلاله على مناخ الاستثمار في تلك الدولة وبالتالي تصبح بيئة مستقطبة للاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي، أما فيما يتعلق بمعدل الفائدة الحقيقي فهو يؤثر سلباً على الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الأجنبي بشكل خاص.

إن مصدر الاختلاف بين الدول محل الدراسة في أثر السياسات الاقتصادية الكلية هو العنصر العشوائي، باعتبار العينة مأخوذة بشكل عشوائي ومعلمة الثابت تتكون من الآثار العشوائية الخاص بكل فرد من أفراد العينة والثابت الكلي للتقدير (الخطأ المركب)، يمكن تفسيره على أساس طبيعة وخصوصية كل دولة في عينة الدراسة، حيث أن أثر متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية المدرجة في النموذج على الاستثمار الأجنبي كان عشوائياً الأمر الذي يمكن تفسيره بالتباين في اقتصادات هذه الدول بالإضافة إلى عوامل سياسية واجتماعية تتحكم في هذه الاقتصادات تختلف من بلد لآخر تبعاً لظروف هذا البلد، أين تم تسجيل فروقات عشوائية موجبة في كل من: تونس، مصر وعمان، وفروقات عشوائية سالبة في: الجزائر، المغرب، والأردن.

خاتمة:

من خلال الدراسة القياسية لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول MENA) خلال الفترة: (1990-2016) وذلك بما توفر لدينا من معطيات إحصائية باستخدام أساليب كمية تمثلت في التحليل العنقودي وأسلوب الانحدار التدريجي لاختزال المتغيرات المؤثرة معنوياً على المتغير التابع وتقنية التقدير باستخدام نماذج بيانات البائل الساكنة بهدف الوصول إلى أفضل نموذج مقدر. ومن خلال استخدام طريقة التحليل العنقودي تبين أن هناك فروقات في حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى دول العينة حيث أبرز هذا التحليل أن الأردن تتميز بمستويات

عالية مقارنة بكل من الدول الأخرى وهذا ما يفسر ترتيبها المتقدم بين دول العالم فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية وسهولة الاستثمار بها.

كما أن التحليل الساكن لنموذج بيانات البانل بين أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، أي أن مصدر الاختلاف يعود إلى العنصر العشوائي الذي يحدد الفروقات بين دول المينا، وأن كل من متغيرات الانفتاح التجاري، العرض النقدي بمعناه الواسع ومعدل الفائدة الحقيقي جميعها كان لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، بينما باقي المتغيرات المحذوفة لم يكن لها تأثير معنوي.

وقد توصلت الورقة العلمية إلى النتائج التالية:

- من خلال نتائج الانحدار التدريجي اتضح أن بعض متغيرات السياسات النقدية والتجارية تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينما متغيرات السياسة الميزانية لم يكن لها تأثير على هذه الأخيرة.
- وجود اختلاف في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى دول المينا، حيث أن الدولة الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الأردن.
- إن اختيار نموذج رياضي واحد يوجه طبيعة الدراسة مقارنة باستخدام مجموعة من النماذج؛ أي نموذج واحد لكل سلسلة زمنية لكل دولة، وقد جاء هذا نتيجة لاستخدام مفهوم بيانات بانل حيث أعطى دراسة شاملة عند استخدام البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في آن واحد.
- لا يمكن الاعتماد على معيار واحد لأجل المفاضلة حتى نتمكن من اختيار نموذج من نماذج بيانات بانل الملائم لأية دراسة بل يعتمد على عدة مقاييس ومعايير.
- من خلال الاختبارات التي أجريناها لاحظنا بأن نموذج بيانات بانل الملائم لبياناتنا هو نموذج التأثيرات العشوائية مما يؤكد أن مصدر الاختلاف الواضح في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر للعنصر العشوائي وليس الثابت

➤ قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم نجيب نعمة الله ، (2000). *أسس علم الاقتصاد*. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

2. أميرة حسب الله محمد. (2005). ، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في النبية الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر)*. مصر: الدار الجامعية.
3. حسن خضير. (2002). - ، *أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
4. غازي حسين عناية (2000). *التضخم المالي*. الإسكندرية، مصر : مؤسسة شباب اليوم.
5. عبد الرزاق النقاش غازي . (2006). *التمويل الدولي والعمليات المصرفية*. الأردن: دار وائل للنشر.
6. عبد المجيد قدي. (2006). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. عبدالمطلب عبدالحמיד. (1997). *السياسات الاقتصادية*. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
8. نزيه عبد المقصود. (2007). *الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*. الإسكندرية، مصر : دار الفكر الجامعي.
9. جيمس جواريتني و ريتشارد استروب . (1999). *الإقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص*. (عبد الفتاح عبد الرحمان، المترجم) الرياض: دار المريخ.

المجلات والملتقيات:

10. أوسرير منور عليان نذير. (2005). *حواجز الاستثمار الخاص المباشر*. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا(2)
11. صالح تومي. (بلا تاريخ). *المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر*. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة(3).
12. محمد لحسن علاوي و محمد بوروشة. (ديسمبر، 2011). *اثر السياسات النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012*. مجلة رؤى الاقتصادية.

الأطروحات:

13. إبراهيم سالم نايف. (2009). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي دراسة تطبيقية للفترة (1996-2009)*. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
14. حمد الحبيب مشري . (2010). *السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر (الإصدار جامعة محمد خيضر،) بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،*
15. سعاد سالكي . (2011). *دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي*. تلمسان، مذكرة نيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقاسم.
16. عبد الباسط بوزيان . (2007). *دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)* ، دفعة (2006-). الشلف، العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية: جامعة الشلف.

مواقع الويب:

17. لامين. (09, 02, 2019). ، تم الاسترداد من ويكيبيديا: 2019 https://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر_الحرية_الاقتصادية/

باللغة الأجنبية:

18. j-brticout, D. (1996). *linvestissement international*. Paris: Armond colin,.
19. Joshua A, B. (2005). Fiscal Policy and the Growth of Foreign Direct Investment in Sub-saharan Africa (Selected Countries: Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa)). Auburn University.
20. Khalafalla , A. M. (2011). Effects of Foreign Trade Policies on Directions of Sudanese Foreign Trade. *Journal of Business Studies Quarterly*, 2(2).
21. Ndugbu, M., Duruechi, A., & Ojiegbe, J. (2013, October). Macroeconomic Policy Variables and Foreign Direct Investment in Nigeria. *European Scientific Journal*.
22. Patrick , E., Emmanuel Dodzi K, H., & Prudence , A.-O. (2013, October). Impact of macroeconomic factors on foriegn direct investment in GHANA: a cointegration analysis. *European Scientific Journal*, 9(28). Retrieved from <http://eujournal.org/index.php/esj/article/viewFile/1902/1844>
23. s. v.and, D., & shringarpure A. (2013, sep). - A, Exchange Rate, A Key, Determinant of FDI, in India,t, vol () ,, p : . *Advances In Managemen*, 6 (9), 56.

الملاحق

الملحق رقم (1): تحليل التباين للنماذج المقدرّة باستخدام الانحدار التدريجي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	340.828	1	340.828	40.686	.000 ^b
	Residual	1340.341	160	8.377		
	Total	1681.169	161			
2	Regression	422.142	2	211.071	26.656	.000 ^c
	Residual	1259.027	159	7.918		
	Total	1681.169	161			
3	Regression	487.501	3	162.500	21.509	.000 ^d
	Residual	1193.669	158	7.555		
	Total	1681.169	161			

a. Dependent Variable: FDI

- b. Predictors: (Constant), M3
- c. Predictors: (Constant), M3, OUV
- d. Predictors: (Constant), M3, OUV, IR

```
> mydata<-read.csv2("d:/k.csv")
> attach(mydata)
> y<-cbind(FDI)
> x<-cbind(M3, OPENS, IR)
> pooling<-plm(y~x, data = mydata, index = c("country", "years"), model = "pooling")
> summary(pooling)
Pooling Model

Call:
plm(formula = y ~ x, data = mydata, model = "pooling", index = c("country", "years"))

Balanced Panel: n = 6, T = 27, N = 162

Residuals:
    Min. 1st Qu.  Median 3rd Qu.  Max.
-6.59568 -1.24909 -0.44804  0.69489 17.09627

Coefficients:
              Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
(Intercept) -2.5900482  0.7511976 -3.4479 0.0007242 ***
xM3          0.0393953  0.0077436  5.0875 1.018e-06 ***
xOPENS      0.0286399  0.0083342  3.4364 0.0007533 ***
xIR         -0.0599795  0.0236976 -2.5310 0.0123501 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 1681.2
Residual Sum of Squares: 1210
R-Squared: 0.28028
Adj. R-Squared: 0.26662
F-statistic: 20.5101 on 3 and 158 DF, p-value: 2.817e-11
```

```
> fixed<-plm(y~x, data = mydata, index = c("country", "years"), model = "within")
> summary(fixed)
Oneway (individual) effect within Model

Call:
plm(formula = y ~ x, data = mydata, model = "within", index = c("country", "years"))

Balanced Panel: n = 6, T = 27, N = 162

Residuals:
    Min. 1st Qu.  Median 3rd Qu.  Max.
-7.47700 -0.99761 -0.30047  0.79728 16.21860

Coefficients:
              Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
xM3          0.047107  0.015268  3.0854 0.002413 **
xOPENS      0.048565  0.019331  2.5123 0.013030 *
xIR         -0.044340  0.024094 -1.8403 0.047655 .
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 1276.1
Residual Sum of Squares: 1085.3
R-Squared: 0.14949
Adj. R-Squared: 0.10502
F-statistic: 8.9643 on 3 and 153 DF, p-value: 1.6565e-05
```

الملحق رقم (2): نماذج بانل المقدره

```
> random<-plm(y~x, data = mydata, index = c("country", "years"), model = "random")
> summary(random)
Oneway (individual) effect Random Effect Model
(Swamy-Arora's transformation)

Call:
plm(formula = y ~ x, data = mydata, model = "random", index = c("country", "years"))

Balanced Panel: n = 6, T = 27, N = 162

Effects:
              var std.dev share
idiosyncratic 7.093  2.663 0.846
individual    1.288  1.135 0.154
theta: 0.5884

Residuals:
    Min. 1st Qu.  Median 3rd Qu.  Max.
-7.25446 -1.02021 -0.39479  0.68623 16.45859

Coefficients:
              Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
(Intercept) -3.623565  1.348021 -2.6881 0.007957 ***
xM3          0.043326  0.012249  3.5372 0.000531 ***
xOPENS      0.036646  0.014172  2.5859 0.010617 *
xIR         -0.049724  0.023515 -2.1145 0.036039 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares: 1344.7
Residual Sum of Squares: 1113
R-Squared: 0.17231
Adj. R-Squared: 0.1566
F-statistic: 10.9645 on 3 and 158 DF, p-value: 1.3976e-06
```

الملحق رقم (3): اختبار HAUSMAN اختبار BP

```
> plmtest(pooling, type = c("bp"))

Lagrange Multiplier Test - (Breusch-Pagan) for balanced panels

data: y ~ x
chisq = 6.5463, df = 1, p-value = 0.01051
alternative hypothesis: significant effects
```

```
> phtest(fixed, random)

Hausman Test

data: y ~ x
chisq = 1.614, df = 3, p-value = 0.6562
alternative hypothesis: one model is inconsistent
```